

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

نخترع ولا أن نقول غيرَ ما قالوه ولا أن نقيس قياساً يقيسهولأن في ذلك فساد اللغة
وبطلانَ حقائقها .

قال : ونكتةُ الباب أن اللغة لا تُؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن .
انتهى كلام ابن فارس .

وقال ابن دحية في التنوير : الاشتقاقُ من أغْرَبَ كَلامَ العرب وهو ثابت عن اللّٰه تعالى
بنقلِ العُدول عن رسول اللّٰه لأنه أُوتِيَ جَوامِعَ الكَلِمِ وهي جمعُ المعاني الكثيرة في
الألفاظ القليلة فمن ذلك قوله فيما صح عنه : يقولُ اللّٰه : (أنا الرحمن خلقتُ الرُّحَم
وشققت لها من اسمي) .

وغير ذلك من الأحاديث .

وقال في شرح التسهيل : الاشتقاقُ أخذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصلية
وهيئةً تركيب لها ليدلُّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو
هيئةً كضارب من ضرب وجرُّ من جرُّ .

وطريقُ معرفته تقليبُ تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد
أو حروفاً غالباً كضرب فإنه دال على مُطلق الضرب فقط أما ضارب ومضروب ويضرب واضرب
فكلُّها أكثرُ دلالة وأكثرُ حروفاً وضرب الماضي مساوٍ حروفاً وأكثرُ دلالة وكلها مشتركة
في (ضرب) وفي هيئة تركيبها وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتجُّ به .

وأما الأكبرُ فيحفظ فيه المادةُ دون الهيئة فيجعل (ق و ل) و (و ل ق) و (و ق ل) و
(ل ق و) وتقالبيها الستة بمعنى الخفة والسرعة .

وهذا مما ابتدعه الإمامُ أبو الفتح ابن جنِّي وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به
يسيراً وليس معتَمداً في اللغة ولا يصحُّ أن يُستنبت به اشتقاق في لغة العرب وإنما جعله
أبو الفتح بياناً لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قَدَرٍ مشترك مع اعترافه وعلمه بأنه
ليس هو موضوع تلك الصيغ وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرةً للقَدَرِ
المشتركوسببُ إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة وأنواع
المعاني المتفاهمة لا تكادُ تتناهضُ أو كلُّ تركيب بنوع منها ليفيدوا بالتراكيب
والهيئات أنواعاً كثيرة ولو اقتصرنا على تباين المواد حتى لا يدلُّوا على معنى